المواطنة العربية في اسرائيل

الدكتور

دينا هاتف مكي(*)

المقدمة

يعيش الفلسطينيون منذ عام في ظل "دولة جديدة"، دولة ليست دولتهم دولة لا تعترف بهم وتعتبر بأنهم لم يكونوا موجودين، وعندما قامت كان هدفها التخلص منهم أو على الأقل أكبر عدد ممكن منهم لم يكن هؤلاء ليكونوا مواطنين يوما، ولكن هذه" الدولة الجديدة "أجبرت على ذلك، فقد أجبرها الواقع الموضوعي في الداخل بالاضافة إلى المحيط الدولي الموجودة هي فيه، فكان عليها القبول بهذا الواقع مؤقتا على الأقل والعمل على التخلص منهم فيما بعد.

أسبغت صفة المواطنة الإسرائيلية على الفلسطينيين–أصحاب البلاد الأصليين– وهكذا أصبحوا مواطنين في" الدولة الجديدة" لكنهم مواطنون يفتقدون أبسط مقومات المواطنة ، مكبلين بالكثير من القيود القانونية بالإضافة إلى القيود المؤسسية التي تفرض عليهم مواطنة من الدرجة الثانية ،" فالدولة الجديدة" دولة يهودية قامت لخدمة الشعب اليهودي فقط وليست دولة مواطنيها ، فالمواطنة هنا محددة بالديانة اليهودية لذا أخذ وصف إسرائيل بكونها دولة اثنوقراطية يظهر بشكل متزايد ، اذ افتقدت أحد أسس الديمقراطية والذي هو المساواة بين المواطنين دون تمييز تحت أي مسمى ، ومن هنا نحاول اظهار فكرة أن المواطنة التي هي أحد أسس الديمقراطية ، ما تتضمنه من حقوق وواجبات غير مطبقة بصورة صحيحة على الفلسطينيين.

قد تم تقسيم البحث إلى مبحثين تناول الأول تعريف الديمقراطية وما تعنيه في إسرائيل ومقومات هذه الديمقراطية ، أما الثاني فتناول التمييز المؤسساتي والقانوني الحاصل بالنسبة للفلسطيني في إسرائيل وموقفه منها.

(*) كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد.

المبحث الأول – المواطنة ومقوماتها في إسرائيل

وردت الكثير من التعاريف للمواطنة ، من أشهرها وأبسطها تعريف دائرة المعارف البريطانية إذ تعرفها بأنها "... علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة."[1] وعليه فالعلاقة هي بين طرفين فرد ودولة ،وقانون الدولة هو الذي يحدد طبيعة هذه العلاقة وما تتضمنه من حقوق وواجبات ، لكن هل من حق الدولة أن تضع القوانين وفق مشيئتها أم ان هناك حدودا على هذه المشيئة ؟ من الطبيعي أن تكون كل دولة حرة في وضع قوانينها الداخلية لكن بشرط إلا تتعارض هذه القوانين مع تلك التي هي أسمى منها ، كما أنه في نفس الوقت يجب إلا تتجاوز على حقوق الأفراد القاطنين فيها فهناك حقوق أساسية يجب أن يتمتع بها جميع الناس دون تمييز بسبب " العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر ، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء...." [2] " يولد جميع الناس أحرار متساوين في الكرامة والحقوق..."[3]

ويمكن اختصار مكونات المواطنة في أية دولة ب" نفع عام قليل يوزع من قبل الدولة ، مصدر للهوية الجماعية ، أداة للسيطرة السياسية ... التي تنظم توزيع الحقوق والواجبات في بلد ما."[4] و تتحقق هذه المكونات وتزدهر عندما تكون الدولة ديمقراطية.

تدعي إسرائيل أنها دولة ديمقراطية ، وأحدى متطلبات الديمقراطية احترام حقوق المواطنين داخل الدولة ، والتي نص [إعلان استقلالها] أن الدولة " ستحافظ على

---

[1] – علي خليفة الكواري . مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، من كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، بشير نافع وآخرون . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، . . . . . نقلا عن:
Encyclopedia Britannica, Inc , The New Encyclopedia Britannica , Vol. 3,p.332.

[2] –المادة الثانية للاعلان العالمي لحقوق الانسان، في: حسن صعب، علم السياسية، دار العلم للملايين، بيروت، .

[3] – المادة الاولى للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، المصدر السابق ، ص .

[4] – شيري لورنس، ان تكون فلسطينيا في اسرائيل : الهوية ، الاعتراض ، والاستبعاد السياسي ، ترجمة دينا هاتف مكي ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد الخامس ، حزيران . .

المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية للمواطنين كافة من دون تفريق حسب المعتقد أو العنصر أو الجنس وأن الدولة تضمن حرية الدين والضمير واللغة والتعليم والثقافة."

يفترض أن " إسرائيل " دولة حديثة قامت في القرن العشرين – أعلنت نفسها بأنها ديمقراطية – كان لابد من أن تتجاوز ما يعوق كونها ديمقراطية، أي أن تكون مماثلة لغيرها من الدول الديمقراطية التي" لا تفصل بين الأمة والمواطنة "[5]، فالأخيرة يجب أن تكون شاملة للجميع دون تمييز إلا أنها في إسرائيل ليست كذلك ، فإسرائيل دولة الشعب اليهودي سواء كان هذا الشعب داخل الدولة أم خارجها مما يتنافى مع أبسط مقومات الديمقراطية ومن المفارقة أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق بدون مواطنين إذ" ان عصب العملية الديمقراطية يتمثل بهيئة المواطنين فمن خلالهم تتم العملية الديمقراطية ، واليهم تصب هذه العملية ، وبدونهم لا معنى للديمقراطية ولا يمكن تحقيقها....." ، إلا ان هذه الهيئة في إسرائيل غير متكاملة وغير منسجمة نتيجة لتفضيل قسم منها – اليهود– على القسم الأخر – العرب –.

وفي الحقيقة فأن إسرائيل أخذت تعلن نفسها بعد ذلك انها دولة يهودية ديمقراطية معا* رغم تناقض الديمقراطية مع تحديدها بفئة معينة سواء دينية ، اثنية .... الخ ، أي ان المواطنة هنا تتفق وتتسق مع الديانة اليهودية ، مما يثير مسألة بقية المواطنين في " الدولة " التابعين لديانات أخرى ، وكيف تتأثر مواطنتهم بهذا التحديد.

وكما يقول قسطنطين زريق: " ..... المواطنية لا توجد بالطبع و السليقة ، ولا تحدث قدرا و اعتباطا ، ولا تمنح منحا من مصدر خارجي ، بل تكتسب اكتسابا

---

[5]–سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نقلا عن www. Israelgov

[6] – عزمي بشارة . دوامة الدين والدولة في اسرائيل ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع . . . .

[7] – ليث زيدان ، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي ، الحوار المتمدن ، العدد : – / / / على النت www. Rezgar. Com/ debat/ show . art . asp ? aid = 98163.

* لم يتم ذلك الافي التسعينيات عندما ذكر المصطلحان سوية في القوانين الاساسية – قانون كرامة الانسان وحريته وقانون حرية العمل واختيار المهنة ثم اخذا يستعملان سوية في وصف او تعريف دولة اسرائيل للمزيد أنظر ، عزمي بشارة ، دوافع اسرائيل الى الاعتراف بها دولة يهودية ، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد ، شتاء ، على النت:
www. palestine – studies.org/ files / word / mdf / 9897 doc

شأن قيم الحياة الأخرى. بمقدار ما يبذله أبناء المجتمع من أجلها وبمبلغ إقبالها على التضحية بمصالحهم و بولاءاتهم الأخرى في سبيل ولائهم الوطني المشترك. وكلما كان هذا الإقبال أقوى وأفعل ، كانت الحياة الوطنية أصلح وأسلم ، ومعنى الوطن والمواطنية أصفى وأتم وأكمل "[8]، وهذا لا يحدث بالنسبة للمواطن العربي الفلسطيني في إسرائيل ، فهو يعيش في تناقض من ناحية الولاء ، فكيف يمكن أن يكون هناك انتماء وولاء تجاه دولة استولت على أراضيهم بالقوة وطردت وشردت أبنائهم وأقامت نظام حكم عنصري ضدهم ، وكيف يمكن لأمثال هؤلاء أن يكتسبوا المواطنة بمقدار التضحية المقدمة تجاه دولة هي ليست دولتهم!

من الصعب أن يحقق الفلسطيني في" إسرائيل" ولاء وانتماء ، وأن يكون هناك " تباط عاطفي حقيقي مع الدولة التي يعيش في ظلها[9]!، فهي ليست دولته كما تدعي هي نفسها إذ تؤكد بأنها دولة الشعب اليهودي_ رغم كونها ديمقراطية.

فلا يستطيع المواطن العربي في إسرائيل الدفاع عن [دولته] أمام أي خطر خارجي ، فأولا هو لا يستطيع الانتماء إلى" جيش الدفاع الوطني" ، إذ ان القانون يمنع العرب المسلمين من الخدمة في الجيش – ويسمح للمسيحيين ، الدروز*، والبدو فقط بذلك[10] . و في نفس الوقت يدافع عنها أمام من ، فالخطر المحدق بإسرائيل يأتي

---

[8]- خالد حروب . مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي من " الفرد القومي " الى " الفرد المواطن " من كتاب المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي ، بشير نافع وآخرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، " ، نقلا عن قسطنطين زريق ، الاعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق ، مج ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، – .

[9] – عزمي بشارة . العرب في اسرائيل . رؤية من الداخل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، . .

* لم يتم توزيع الدروز على الوحدات العسكرية المختلفة ، وانما وضعوا في وحدات خاصة بهم تحت أمرة ضباط يهود أنظر : سميح فرسون . فلسطين والفلسطينيون ، مصدر سبق ذكره ، ص .

[10] – المصدر نفسه ، .

** بعد توقيع اسرائيل لاتفاقيات سلام مع بعض الاقطار العربية وبدء [عملية السلام في الشرق الاوسط]] أخذ الخوف من هجوم الدول العربية المجاورة يتناقص وأن لم يزل خصوصا مع استمرار المقاومة الفلسطينية.

*** أخذ البعض من الفلسطينيين يحتفل بما يسمى بيوم الاستقلال ويرفع علم [دولة اسرائيل] على سيارته . في السابق كان البعض يحتفل خوفا ، اما هؤلاء الذين يشاركون في الاحتفالات فهم الداعين للانتماء الحقيقي وللولاء [لدولة اسرائيل] ويصفهم عزمي بشارة بكونهم يمثلون ".... نمط جديد من الشخصية العربية ، يقبل بالتهميش الاجتماعي كشرط لـ " النجاح الشخصي " ويدعوا هؤلاء للاندماج . مثل هذا الاندماج " المقترح على

عادة من الأطراف الرافضة لوجودها متمثلة بالمقاومة الفلسطينية ومن بعض الأقطار العربية المجاورة لها**، فهل يستطيع المواطن الفلسطيني في "إسرائيل" أن يدافع فعلا عن [دولته] ضد الأخطار المحدقة بها، هنا يقع الفلسطيني في تناقض كذلك الذي يحدث له عند احتفال [دولة إسرائيل يوم استقلالها] وهو يوم النكبة لديه ، فمع من يحتفل ***، ولمن ولاءه لفلسطين أم لإسرائيل ؟

وقد كانت هناك مقترحات إسرائيلية بالعمل على إدخال الشباب العربي في الخدمة الحكومية المدنية بدلا من انخراطهم في الخدمة العسكرية وذلك في محاولة لتحييد دورهم ، تجنيدهم ، وإشغالهم ، فهي – الدولة – لا تطمئن اليهم في الجيش – باعتبار أن العرب يشكلون تهديدا مستمرا للوجود اليهودي – فتكون الخدمة المدنية هي البديل ، وقد كانت هذه مقترحات لجنة وزارية برئاسة وزير العدل يوسف لابيد وذلك في أيلول *** ، اثر نشر لجنة أور**** تقريرها حول مقتل فلسطيني في اسرائيل باطلاق النار عليهم من قبل الشرطة الاسرائيلية أثناء مشاركتهم في مظاهرة مؤيدة للانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

يحتاج الولاء أو الانتماء الى مبررات كي يتحققا ، في الدول التي تعيش ظروفا طبيعية يكون للتربية المواطنية دورا في تعزيز الانتماء والولاء بحيث تتجه صوب الدولة وليس أي مكون جزئي آخر فيها ، واسرائيل دولة استثنائية ، دولة لليهود فقط تشعر بالخطر من كل غير يهودي يعيش فيها وتسميهم كذلك فما يفترض انهم

الاساس الفردي اندماج كاذب قائم على التنازل عن الهوية وعلى تحويل الاقنعة الاسرائيلية الى جلد انساني " . أنظر عزمي بشارة ، العرب في اسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص .

****** انتقدت لجنة أور بشدة معاملة الشرطة للمواطنين العرب على انهم أعداء ، وانتقد التقرير الدولة للتمييز ضد المواطنين العرب في كثير من مناحي الحياة . وقد دعت اللجنة الحكومة للمبادرة بعمليات اصلاح جوهرية تهدف الى تعزيز الامن بين المواطنين العرب وبتعزيز شعورهم بأن الدولة تقدر قيمتهم..." نقلا عن التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الاقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل للعام ، المؤسسة العربية لحقوق الانسان مؤسسة في خدمة الاقلية الفلسطينية في اسرائيل على النت :**

www. arabhra . org / HRA / Pages / Popup Template Page .aspx ? Popup Template = 74 .

[11] – جوزيف الغازي . " دولة يهودية " دولة لكل مواطنيها " العرب الاسرائيليون بعد خمس سنوات على الصدمة ، سلسلة تقارير مترجمة ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، ع " – " " " .

[12] – ليث زيدان ، مصدر سبق ذكره.

مواطنون في [دولة اسرائيل] منقسمون بين اليهود وغير اليهود – هذا ما نجده في كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي] – والموطنة على درجات الاولى لليهود والثانية للفلسطينيين *، رغم أنهم يشكلون خمس السكان] ، وهي نسبة ليست بالقليلة

يؤثر مثل هذا الأمر على الشعور بالهوية التي تمثل انتماء الفرد ، والتي تتأثر بعوامل موضوعية – مثل الأرض ، اللغة ، التاريخ ، الثقافة المشتركة ... الخ ، فالفلسطيني في [اسرائيل] يحمل أكثر من هوية ، ولو شعر بالانتماء فعلا الى الدولة التي يحمل مواطنتها لعرف نفسه بها ، لكنه يعرف نفسه بأكثر من هوية ، وفي بحث أجري عام عرف الفلسطينيون أنفسهم ، من الأقوى الى الأضعف بـ :اسرائيلي ، عربي – اسرائيلي ، عربي ، فلسطيني ** وقد أُجري بحث عام من قبل باحثان في جامعة تل أبيب (آفي ياعر وأفرات بيلغ) نتج عنه أن الفلسطينيين في اسرائيل وضعوا وطنيتهم أو ولاءهم لاسرائيل في أدنى درجة من سلم العلامات –) ( ) %) بعد الأمة العربية ( ) %) والشعب الفلسطيني ( ) %) وكانت هذه الأرقام نتيجة للسياسات التمييزية ضد العرب من مواطني اسرائيل والتي أدت الى زيادة التمسك بهويات أخرى عدا هوية الدولة التي يحملون جنسيتها) .

المواطنة تحتاج الى مجتمع متوازن يشعر فيه جميع الأفراد باختلاف مشاربهم بالانتماء الى وطن واحد وأن تجمعهم الأرض ، وما تتيحه الأرض للأنسان ، لا أن يكون هناك تمييز وتمايز ، وأن يسود الاحترام والتسامح بين المواطنيين بعضهم

---

[13] – عزمي بشارة ، العرب في اسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص .

* حتى الدرجة الاولى مقسمة ضمنيا الى مراتب مابين يهود ، يهود آرثذوكس ، المهاجرون الروس من اليهود الذين لم تعترف المؤسسة الدينية بهم لكنهم يهود في ظل قانون العودة ، وكذا الفلسطينيين مقسمين ما بين دروز ، بدو ، عرب القدس الشرقية والجولان ، المسلمين والمسيحيين أنظر

Oren Yiftachel . Ethnocratic Politics in Israel . www. osdir . com / ML / politics.leninism . internedional.

[14] – وفق لاحصاء عام وصل عدد السكان في اسرائيل –مليون يشكل العرب منهم أنظر

** عاش الفلسطينيون حتى هذه المرحلة في ظل حكم عسكري صارم ، بعيدين عن الاتصال بالعالم العربي ، وكان الخوف غالبا ما يوجه خيارات الكثير منهم ومن هنا ياتي تعريفهم هذا أنظر محمود ميعاري . تطور هوية الفلسطينيين على جانبي " الخط الأخضر مجلة الدراسات الفلسطينية ، مجلد " " ، ربيع ، صيف على النت:

www . palestine – studies . org / files / word / mdf / 10033 doc.

[15] – محمود ميعاري ، مصدر سبق ذكره .

البعض ، وأن يواطن أحدهم الأخر ، لكن في اسرائيل تنتفي مثل هذه الأمور فالتمييز بين اليهودي وغير اليهودي – من العرب – واضح ، لابل ينظر الى الأخير كعـ " وغالبا ما تظهر الدعوات للتخلص من المواطنين العرب واخراجهم من اسرائيل .*

أحدى أهم مقومات المواطنة المشاركة السياسية ، وبالذات في الدول الديمقراطية ، سواء عن طريق المشاركة في الانتخابات – كناخبين ومنتخبين – في الحكومة ، والمشاركة في صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين ، لكن المواطن الفلسطيني يقع في ذات التناقض الذي يخص الولاء في أن يشارك في الحياة السياسية في الوقت الذي تحد فيه السلطة من حرياته السياسية .

هناك عدد من المتطلبات لتحقيق المشاركة السياسية ، أهمها ضرورة المساواة السياسية بين المواطنين دون فرق بسبب الدين، الجنس، العرق، الطائفة، أو أي نوع أخر من الاختلاف ، لكن التعامل بين المواطن [الفلسطيني] ونظيره [الاسرائيلي] يختلف من الناحية السياسية.

فمنذ البداية منع الفلسطينيون من التصويت في الانتخابات ، لكن تم السماح لهم بذلك فيما بعد ،* كما منعوا من تشكيل أحزاب سياسية عربية في البداية ،** ومنعوا من تشكيل أي منظمات سياسية سواء من قبل الحكام العسكريين أو بعد انتهاء الحكم العسكري من قبل الأجهزة الأمنية* ، وقد أعطى جورجيو اغامبن تفسيره للسياسة المتبعة مع المواطنين العرب في اسرائيل " تميز القوة السيادية ... بين الذين سيتم قبولهم في " الحياة السياسية " واولئك الذين سيتم اقصاؤهم كأصحاب " الحياة العارية" (Bare life) . انها عملية تصنيف الناس والأجسام من أجل ادارتهم

---

[16] – علي خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص . " .

** أنظر شاؤول أريئيلي . دوبي شفارتس . هداس تغاري . الاثم و الحماقة حول المقترحات لنقل بلدات عربية من اسرائيل الى فلسطين ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد . . " . ، صيف على النت:
7134 doc www . palestine – studies . org / files / word / mdf /

[17] – علي خليفة الكواري ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص .

* تم رفض الطلب الذي تقدمت به اسرائيل للعضوية في الامم المتحدة من قبل بعض الدول بحجة معاملتها للاقلية التي بقيت ضمن سلطتها ، ومن هنا سمحت اسرائيل للعرب بالمشاركة في التصويت في الانتخابات ، عزمي بشارة ، العرب في اسرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص * .

** لذا عمل البعض من خلال الحزب الشيوعي ، والذي ضم أعضاء يهود وعرب على حد سواء.

.– سميح فرسون . مصدر سبق ذكره ص ** .

، مراقبتهم والسيطرة عليهم وأختزالهم الى" حياة عارية" "... و استخدم القانون للحد من حرية الترشيح ، فعن طريق قانون أساس الكنيست والذي عدل بنده رقم " بالتعديل رقم تم تحديد حرية العرب في المشاركة في الانتخابات عن طريق منع القوائم التي تنفي اسرائيل بأعتبارها دولة الشعب اليهودي أو تنفي طابعها الديمقراطي أو تحرض على العنصرية" ، وبذا يمكن منع أي حزب أو أية قائمة أو أي شخص من المشاركة تحت هذه الحجة.

يمكن القول أن مشاركة معظم الفلسطينيين في الحياة السياسية ، أوائل قيام" دولة أسرائيل" ، كان في معظمه رهبا، اذ كان كثير من الفلسطينيين يرغب بتجنب الملاحقة و الاضطهاد وعيش حياة طبيعية ، لذا كانت المشاركة في الانتخابات مثلا والتصويت للأحزاب الصهيونية جزء من حالة التناقض الذي يعيشه [المواطن الفلسطيني] في اسرائيل في أن يصوت لمضطهديه .

بعد ذلك أخذت مشاركة الفلسطينيين في اسرائيل تأخذ طابع تأكيد حقوق [المواطنة] ، وايصال صوته للبرلمان من أجل التأثير في القرار السياسي ، وقد حدث هذا مع تقليل اسرائيل من القيود على المواطن العربي وفسح المزيد من المجال أمامه ، مما دفعه لاستثمار ما تدعيه الدولة من حقوق المواطنة ، لكنه – الفلسطيني – وبعد اتفاق أوسلو وجد أنه تم تجاوزه باعتباره أقلية تابعة للسلطة الاسرائيلية فلم يتم التطرق اليه ، وبعدما كان الفلسطينيون في اسرائيل قد ربطوا بين حل القضية الوطنية وتحسين مكانتهم المدنية تحول هذا الواقع في التسعينيات الى علاقة سلبية ، وزاد الأمر سوءا مع صعود اليمين الى السلطة عام وزيادة التمييز ضد المواطنين العرب] ، لذا كانت محاولات جعل الدولة" دولة مواطنيها" ذات مردود سلبي مما دفع الكثير من الفلسطينيين للامتناع عن المشاركة في التصويت للانتخابات كتعبير احتجاجي ومحاولة للتأثير والتغيير وأخذ الامتناع والمقاطعة ياخذ شكلا منظما بعد أن

---

[19] – نقلا عن ساري حنفي . التطهير المكاني : محاولة جديدة لفهم استراتيجيات المشروع الكولونيالي الاسرائيلي ، المستقبل العربي ، ع : ، شباط : – : .

[20] – (u) www . Israel . gov . org .

[21] – عزمي بشارة ، العرب في ا سرائيل ، مصدر سبق ذكره ، ص .

[22] – أسعد غانم . مهند مصطفى . الفلسطينيون في اسرائيل : تصور مستقبلي ، مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد : ** : ، شتاء على النت .doc 10224 / www . palestine – studies . org / files / word / mdf /

كان في السابق ذا طابع عفوي ، ونجد في ذلك الامتناع عن التصويت بعد أحداث عام – في اسرائيل والتي تجاوزت حقوق الفلسطينيين من هنا أخذ تنظيم مقاطعة الانتخابات باعتباره عاملا مؤثرا على الصعيد السياسي .

ولم تسمح اسرائيل للمواطن العربي في أن يتولى عملية صنع القرار ، رغم وصول عدد من النواب العرب الى البرلمان ، الا أنهم لم يصلوا الى الحكومة ، الا وزير واحد كان وزير بلا حقيبة – وزير دولة – ، لذا لجأ الفلسطينيون الى محاولة الضغط باتجاه تغيير السياسات وليس المشاركة في صنع هذه السياسة.

فلم تكن اسرائيل " الرسمية والشعبية " لتقبل شمول الفلسطينيين بمواطنة كاملة " ، لذا أخذ البعض يصفها بـ" دولة اثنية " " ديمقراطية خيالية " " ، فهي دولة الشعب اليهودي – وقد فسرت المحكمة الاسرائيلية العليا تعريف اسرائيل باعتبارها " دولة الشعب اليهودي " أن هذا يعني أن اليهود يشكلون الأغلبية في الدولة ، لذلك فهم مؤهلون لمعاملة تفضيلية ، وأن المواطنة التي يتمتع بها غير اليهود أنما هي أمتياز معطى لهم ، وهذا ما عبر عنه البروفسور ايدلبرغ من جامعة بار ايلان حين قال في هآوما ربيع عام بأنه يمكن " أن تشكل الاختلافات بين اليهود وغير اليهود الأساس القانوني لسحب المواطنة عن كل غير يهودي يقوم بتصرفات مخربة ضد الدولة لان المواطنين غير اليهود يحملون المواطنة كامتياز مقر من قبل قانون الدولة وليس كحق طبيعي " .، مما يدل على انه لايوجد " استيعاب فكري " وقبول نفسي " والتزام قانوني " تجاه بقية أعضاء المجتمع باعتبارهم مواطنين " متساوين في الحقوق والواجبات .... وشركاء في الوطن ، لكل منهم ما للأخرين وعليه ما عليهم " "

---

[23] – أسعد غانم . مهند مصطفى . مقاطعة الفلسطينيين لانتخابات الكنيست السادس عشر ، الدلالات السياسية والايديولوجية ، مجلة الدراسات الفلسطينية. على النت / www . palestine – studies . org / files / word / mdf / 7356 doc.

[24] – أسعد غانم . مهند مصطفى . الفلسطينيون في أسرائيل : تصور مستقبلي ، مصدر سبق ذكره

[25] Oren Yiftachel , op,cit.

[26] – شيري لورنس ، مصدر سبق ذكره ، ص .

[27] – داود عبد الله . الغائب الحاضر في واحة الديمقراطية ، ترجمة دينا هاتف مكي . سلسلة تقارير مترجمة ، نشرة شهرية تصدر عن مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، ع . – . – – – .

[28] – علي خليفة الكواري . مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، من كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، علي خليفة الكواري وأخرون . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، .

لا بل أنهم يشكلون خطر في نظر الأغلبية لابد من التخلص أو على الأقل تحجيمه والحفاظ على الأغلبية ولو كان هناك شعور بالشراكة في الوطن لما نظر الى العرب في اسرائيل بهذه النظرة فقد قال بنيامين تنتياهو مثلا " اذا كانت هناك مشكلة ديمغرافية ، وهناك مشكلة ، فانها ضمن العرب الاسرائيليين الذين سيبقون مواطنين ... ولذلك نحتاج الى سياسة تضمن أولا الأغلبية اليهودية – أنا أقول هذا بدون تردد كليبرالي ديمقراطي ومواطن يهودي مخلص" . اذ يظل العرب يمثلون مشكلة في نظر اليهود لابد من ايجاد حل لها.

فاسرائيل دولة يهودية أي أنها دولة حصرية لليهود في جميع أنحاء العالم ؛" فالعضوية في الشعب اليهودي وليس المواطنة في اسرائيل هي المعيار للزعم بامتلاك دولة" . أي أنها ملك لليهود وليس للفلسطينيين – أصحاب الأرض الأصليين – الذين يشكلون حوالي % من سكانها ، وهذا أمر طبيعي فنشأة دولة اسرائيل كان لغرض تجميع اليهود من جميع أنحاء العالم في دولة واحدة تكون يهودية بمقدار ما فرنسا للفرنسيين وانكلترا للانكليز ، وهكذا ، وبالتالي تفقد الطابع الديمقراطي الذي يفترض المساواة ما بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القومية ، وهذا ماأوقع" الاسرائيليين" " دولة اسرائيل" في تناقض أطلق عليه" المشكلة أو المعضلة الاسرائيلية " وتعني التناقض بين ما تمت الدعوة اليه بأعتباره " عقيدة اسرائيلية " باقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي وبين القوانين العنصرية التي تسود الواقع الاسرائيلي تجاه جزء لا يستهان به من " المواطنين الاسرائيليين " – الفلسطينيين " – وهو جزء من الصراع بين تيارين : تيار يدعو لجعل اسرائيل بمثابة تطبيق حرفي للغيتو وبين تيار يدعو" لاقامة مجتمع حر مفتوح" يتكامل مع الحضارة الانسانية الشاملة " .

---

[29] – **Arab Association For Human Rights . The Palestinian Minority Citizen of Israel a short introduction to our Community , www. Arabhra . org .**

[30] – **سميح فرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص . نقلا**

Roohana , Nadim N . Palestinian Citizens In an Ethnic Jewish state : Identities in Conflict, New Haven , CT: Yale University press , 1997,p.31.

[31] – **السيد يسين : الصهيونية أيديولوجية عنصرية ، من كتاب الصهيونية والعنصرية – أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية ، المجلد الاول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، : .**

[32] – **المصدر نفسه ، ص ، كذلك أنظر ايليا زريق . أثار الصهيونية على التركيب الطبقي للشعب الفلسطيني . من كتاب الصهيونية والعنصرية ، المصدر السابق ، ص ص . .**

وان كان البعض يعتقد أن اسرائيل لا تخرج عن كونها سيطرة الأكثرية اليهودية ، وقد أعطى اليهود مبررات لسيطرة" الأغلبية اليهودية" على الأقلية الفلسطينية هي أن المجتمع في اسرائيل متعدد الاثنيات وفي مثل هذه الحالة يفضل سيطرة اثنية واحدة وذلك :

– لانه من الطبيعي أن تسيطر الجماعة ذات الأغلبية ، فالجماعات الغالبة لها الحق بصنع السياسات لمصلحتها .

.– كما أن سيطرة جماعة جماعة اثنية واحدة يفضل في المجتمعات المقسمة لأنها تساعد على تحقيق علاقات اثنية مستقرة[33] .

وغالبا ما أكد اليهود في [اسرائيل] بأنهم مهددون من قبل قوة خارجية تتمثل بالدول العربية المعادية لهم – لذا فهم في وضع مهدد اقتصاديا وثقافيا وسياسيا وديمغرافيا ومن حقهم وضع السياسات التي تحافظ على وضعهم واستمرارهم[34] .

هذه السياسات التي تحافظ على وضع" الأغلبية اليهودية" في [اسرائيل] أثرت على الأقلية العربية وغالبا ما كانت هذه السياسات استبدادية والتي تحدث عنها أحاد هاعام بقوله" لقد كانوا خدما في منفاهم ، وفجأة وجدوا أنفسهم في حالة من الحرية غير المحددة ، حرية غير مقيدة .. ولقد خلق هذا التغيير المفاجئ في دخيلتهم ميلا نحو الأستبداد كما هو الحال دائما عندما يصبح الخادم سيدا"[35] . مما يؤكد التجاوز على جزء من المواطنين داخل الدولة

المبحث الثاني: أشكال التمييز في المواطنة :

في اسرائيل هناك تمييز ضد المواطن العربي على الصعيد المؤسساتي وعلى الصعيد القانوني

أولا – التمييز المؤسساتي :

---

[33] – شيري لورنس ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

[34] – المصدر نفسه ، ص . .

[35] – أحمد عبد العال . اللانسانية واللاخلاقية في الفكر الصهيوني ، من كتاب العنصرية والصهيونية ، مصدر سبق ذكره ، ص . نقلا عن

L.M. C. Vander Hoeven Leonhard. The Trouth about the Palestinian Problem, series of Palestine books , No.20 selected Essays on the Palestine Question ,p. 13.

لم تكتف اسرائيل بالتمييز المؤسساتي ضد العرب في اسرائيل وأنما اتخذت أسلوب الهيمنة المؤسساتية عن طريق :-

- الحرمان من الافصاح عن الرأي السياسي للمجموعة المهيمن عليها .
- تحريم دخول أفراد هذه المجموعة في المجتمع المهيمن .
- احتكار المجموعة المهيمنة للمشاركة السياسية ، والتعليم العالي والفرص الاقتصادية ، وأحتكارها لموز المكانة مثل اللغة الرسمية و العلم .... والعطلات"[36] .

هذه الهيمنة جزء من أساليب السيطرة الاسرائيلية ، فهناك مجتمعين وهناك مجموعتين من المواطنين ، المجتمع اليهودي ،والمجتمع العربي ، المواطن اليهودي و [المواطن العربي] والأخير قد يتمتع ببعض الحقوق لكنها تختلف عن تلك لليهودي ، فملاحقة القيادات العربية سياسيا أمر وارد ويصل الأمر الى اعتقال البعض منهم مثل قيادة الحركة الاسلامية ورئيس حركة أبناء البلد ، والتحقيق مع أعضاء الكنيست العرب بسبب مواقف سياسية ، ومحاولة الحد من وصولهم – العرب – الى موارد الدولة المختلفة والأدلة كثيرة.

يتعلم الفلسطينيون أو يخضعون لنظام تعليمي منفصل عن ذلك للأغلبية اليهودية ، ويقدم القطاع التعليمي الفلسطيني خدمات أقل بسبب قلة التخصيصات المالية الأمر الذي يؤدي الى تخلفه ، وقلة الفرص بالنسبة للطلاب العرب في دخول الجامعات فاقل ن % من العرب بين سن % -% سنة هم في التعليم العالي مقارنة بضعف هذا العدد على الصعيد العام للدولة[%] .

وتكاد تكون حظوظ الفلسطينيين للعمل في مؤسسات الدولة معدومة ، سواء في الوزارات ، الخدمة المدنية وغيرها ، فحتى الهستدروت الذي كان يفترض أنه مفتوح

---

[36] – سميح فرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص . نقلاعن
Milton J.Esman, "The Management of Communal Conflict , Public Policy , vol . 21, no.1 (winter 1973) , P56.

[37] – أسعد غانم . مهند مصطفى . مقاطعة الفلسطينيين ..... ، مصدر سبق ذكره .

[38] – Arab Association For Human Right , The Palestinian Minority Citizens of Israel, A short introduction to our community , www. Arab hra . org.

[39] رجا الخالدي. ستون عاما على قرار تقسيم فلسطين: أي مستقبل لاقتصاد الاقلية العربية في اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد : : ، شتاء . على النت
www . Palestine – studies . org / Files / word / Mdf /9928 doc.

أمام الفلسطينيين والذي يملك ثلث الصناعة في اسرائيل ، لا تقع أي من مصانعه في الأجزاء أو المناطق العربية ، ولم يصل الفلسطينيون الى مركز من مراكز صنع القرار فيه رغم أمتلاكهم حق الترشيح – ، لا بل أنه كجزء من سياسة الفصل أقام دوائر عربية منفصلة [40].

يبلغ معدل دخل الفرد العربي حوالي (بالعملة الأسرائيلية) وهو ما تحت نصف المعدل القطري ، وتصل نسبة أصحاب الدخل ما دون الحد الأدنى) % من مجمل السكان ، يقع % من العرب ضمن هذه الفئة ، كما أن من بين % بلدة في اسرائيل هي الأكثر حرماناً فأن % منها عربية%. عام مثلا صرفت وزارة الصحة . مليون دولار أمريكي ، (ألف فقط من هذا المبلغ للقطاع الفلسطيني ، كما أن هناك (محلة فلسطينية غير مرتبطة بشبكة المياه الوطنية .

لم تراع الحكومة الاسرائيلية مشاعر مواطنيها [من العرب] ومصالحهم فيما يخص الأرض ، فقد عملت كل ما في وسعها للسيطرة على الأراضي العربية وأصدرت مختلف القوانين من أجل ذلك – فجعلت الأرض ملك لاسرائيل ويمنع بيعها لغير اليهود *– وأستولت بواسطة هذه القوانين على الكثير من القرى الفلسطينية – تحت ذرائع مختلفة – ** ويمنع الفلسطينيون من الحصول على تراخيص للبناء أو بالأحرى يحددون في الحصول على مثل هذه التصاريح ، ويتم العمل على ازالة الكثير من البنايات التابعة للفلسطينيين بحجة أو بأخرى بأستعمال القوة ، ففي شباط **

---

[40] – سميح فرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص – .

[41] – رجا الخالدي. مصدر سبق ذكره.

[42] – داود عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ص – .

* قانون اساس اراضي الشعب اقره الكنيست في * تموز ** يمنع بموجبه نقل ملكية اراضي كل من الدولة ، سلطة التطوير أو الصندوق القومي الاسرائيلي الدائم ، سواء اكان الامر بواسطة البيع ام بالطرق الاخرى باستثناء انواع الاراضي او الصفقات التي ينص عليها القانون . www. Israel gov . org.

**استخدمت الحكومة الاسرائيلية اسلوب " تنظيف الارض " من بقايا القرى الفلسطينية المهجورة بتدمير البنايات وتبسيط المنطقة تحت ادعاء بان منظر مثل هذا يثير اسئلة غير مرغوب فيها من قبل السواح وتؤثر على جمالية المنظر ، في حين ذكرت سلطة الارض ان تنظيف الارض من القرى الفلسطينية سوف يساعد على تجنب شعور الاحباط لدى الفلسطينيين أنظر :

Tovi Fenster . Belonging ,Memory and Planning in Israel , Social and Cultural Geography , vol . 5, no .3, September , 2004 p. 406 . on the net.

مثلا دمرت الشرطة خمسة منازل في قرية بيعنا في الجليل وذلك بدخول ** شرطي أحتلوا القرية وأطلقوا الغازات المسيلة للدموع ، ومن ثم دخلت بلدوزرات وجرح عدد من المواطنين وأحتاج شخص للعناية الطبية ، مما يؤكد عدم أهتمام الحكومة بمواطنيها – من العرب – في الوقت الذي توفر فيه كل السبل من أجل اسكان اليهود.

ثانيا – التمييز القانوني :

عام ** ، أفادت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة بأن" تأكيد "اسرائيل المفرط على الدولة بأعتبارها" " لة يهودية" يشجع التمييز ويعطي وضع الدرجة الثانية لمواطنيها من غير اليهود" .

وضعية الدرجة الثانية لحوالي خمس السكان أمر واقعي في اسرائيل ، فهي ليست دولة جميع مواطنيها ، فالعربٌ لا يشكلون مع اليهود أمة .... واحدةٌ ، وأنما أمتين منفصلتين وبالتالي هناك مواطنتي." لابد أن يكون هناك تطابق مابين المواطنة القانونية وبين الانتماء الى المجتمع السياسي. هناك من يشبه العضوية في المجتمع السياسي بمثابة العضوية في المجتمع الدولي ، أي دولة معترف بها دوليا أم لا ، ويمكن القول أن الفرد الذي لا يتم الاعتراف به أو بمواطنته ، مثل الدولة غير المعترف بها ، فاقد القدرة على التحرك بحرية ضمن مجتمعه .

اذا أحتفظت جماعة واحدة من مجموع المواطنين بالتطابق مع المجتمع السياسي وأستثني الآخرون من المواطنة –و كانت هذه جماعة اثنية –" يسود مفهوم اثنو قومي للمواطنة "– يؤثر هذا بالتالي على مصداقية النظام السياسي – وهذا ما أكدته القوانين الاسرائيلية منذ قيام الدولة ، على الرغم من الافتراض العام بان القوانين يجب ان تكون حيادية تعامل جميع اعضاء المجتمع بشكل متساو بغض النظر عن الانتماءات الدينية ، القومية ، والثقافية المتنوعة ، والتأكد من حماية الحقوق والحريات لجميع المواطنين دون استثناء وتحقيق العدالة الاجتماعية بينهم .

---

43 – **Arab Association For Human Right , opicit .**

44 – **داود عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص .**

45 – **عزمي بشارة . العرب في اسرائيل .....، مصدر سبق ذكره ، ص . .**

46 – **شيري لورنس ، مصدر سبق ذكره ، ص .**

47 – **علي خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص .**

هناك من يرى ان الفلسطينيين في اسرائيل يتمتعون بحقوق المواطنة بشكل فردي الا انهم لا يتمتعون بها بشكل جماعي ، أي ان الدولة لا تعترف بهم كجماعة قومية كمثل اعترافها باليهود كجماعة قومية – وحتى هذه الحقوق الفردية يمكن غض النظر عنها او تجاوزها اذا تصادمت مع مصلحة الاغلبية اليهودية .

عام ** قتل مواطن عربي تظاهروا في اسرائيل مؤيدين للانتفاضة ، شكل على اثر ذلك لجنة للتحقيق – لجنة اور والتي اشارت الى فشل الحكومات الاسرائيلية في تحقيق المساواة" في معاملة كل من اليهود والعرب" [48] ، مما يؤكد معرفة القيادات بالتمييز القائم في[دولتهم] والذي نشأ مع نشوء[الدولة] ، فالمواطن العربي في اسرائيل يطبق عليه وصف " الغائب الحاضر " فهو حاضر في الواجبات المفروضة عليه بدفع الضرائب ، والتأمين الوطني وغائب في الحقوق التي له في الملكية ، العمل ، الصحة ، التعليم ، المشاركة السياسية ، والتي عمل القانون على تكريسها . فقانون " الغائب الحاضر " الفريد من نوعه ، قائم فعلا في [اسرائيل] والذي اعتبر فيه عدد لا باس فيه من المواطنين الفلسطينيين غائبون – غائبون عن أماكن أقامتهم عندما سيطر اليهود عليها *– لذلك حرموا من املاكهم ومن استردادها وفي الوقت نفسه يعتبرون مواطنين [49] ، أي أن مواطنتهم ناقصة، فليس من المعقول تحرم الدولة مواطنيها من ممتلكاتهم ، لكنه أمر طبيعي في اسرائيل التي أقرت قوانين مختلفة لمصادرة الأرض العربية من [المواطن العربي الاسرائيلي] لتسلمها الى [المواطن اليهودي الاسرائيلي] ، مثل قانون أملاك الغائبين ، قانون زراعة الأرض اليباب لعام للاستيلاء على الاراضي غير المزروعة ، القانون المستعجل للاستيلاء على الارض الذي صدر عام والذي أتاح الاستيلاء على الاراضي لأغراض الدفاع، الامن ، حماية المرافق ، استيعاب المهاجرين وغيرها ، فقد أعتبرت

---

[48] – عزمي بشارة ، العرب في اسرائيل ...، مصدر سبق ذكره ، ص .

[49] - Shalom (shuli)Dichtor.Citizenship in Great Danger : Aproposed Discussion , Adalah News letter , Volume 15 , July 2005, www. Adalha.org.

[50] – داود عبدالله . مصدر سبق ذكره ، . . .

*** بالاضافة الى هولاء الذين سيطر اليهود على ممتلكاتهم عام تم اعتبار عرب المثلث الصغير الذي تنازل عنه الاردن الى اسرائيل بموجب اتفاق الهدنة عام ايضا غائبون حاضرون أنظر سميح فرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ....**

[51]– المصدر نفسه ، ص ....

بعض المناطق مثلا مناطق تحت الحكم العسكري بأعتبارها مناطق أمنية مثل المنطقة المحاذية للحدود اللبنانية وطرد سكانها منها .

وقد ظهر التمييز بين العرب واليهود منذ البداية في قانون العودة الذي يمنح الجنسية الاسرائيلية لاي مهاجر يهودي فور عودته ويتيحها لليهود في جميع أنحاء العالم ، في حين يحرم منها الفلسطيني صاحب الارض الفعلي والذي كان موجودا عند قيام الدولة ، لكنه لم يتمكن من تسجيل نفسه في الاحصاء الذي أجرته السلطات الاسرائيلية لسبب أو لأخر ، كما لا يستطيع الفلسطيني أكتساب الجنسية الاسرائيلية في حين يستطيع اليهودي الاجنبي ذلك .

وقد أكدت القوانين الاسرائيلية التالية لقانون العودة هذا الامر ، وكان آخرها قانون الجنسية والدخول الى اسرائيل أو ما يسمى بقانون لم الشمل الذي اقره الكنيست في تموز الذي يمنع فيه الفلسطيني الاسرائيلي من الزواج من الاراضي المحتلة – أي ممن يحمل الجنسية الفلسطينية – في الوقت الذي سمح فيه للاسرائيلي الذي يعيش في اسرائيل الزواج من قاطني الاراضي المحتلة ممن يعيشون في مجتمعات اسرائيلية – المقصود في المستوطنات وطبعا الذين يعيشون فيها هم اليهود – مما يعيدنا الى التمييز الاثني الذي تقوم عليه القوانين والسياسات في اسرائيل فلم الشمل هو من أبسط حقوق الانسان التي يجب ان يتمتع بها وقد أكدت على هذه الحقوق الاعلانات والمواثيق الدولية واولها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اكد في العديد من مواده على المساواة في المعاملة بين الناس ،م– – – – – ، وهو يتناقض مع قانون اساس كرامة الانسان وحريته الاسرائيلي الصادر عن الكنيست في – ، الذي يعترف بقيمة الانسان وكرامته ، ويعترف بحرية الانسان وخصوصياته وعدم المساس بها [52]، اذ نجد منع المواطن

---

[52] – **المصدر السابق نفسه ، ص ص – .**

[53] – **أنيس فايز قاسم . جورج لويس مايكل (الثالث) . قانون العودة لدولة اسرائيل . دراسة في القانون الدولي والمحلي مع ملحق عن قضية افروييم ضد راسك ، مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية . بيروت) . .)**

[54]– **Arab Association For Human Right , op,cit .**

[55] – **انظر الاعلان العالمي لحقوق الانسان .**

[56] – **www. Israel gov . org.**

الفلسطيني من ممارسة حريته في اختيار حياته ، كما انه اخذ يشمل الكثير من المتزوجين مسبقا والذين لم يحصلوا بعد على الجنسية والذين تأثرت حياتهم بشكل كبير نتيجة لهذا القانون.*

وقد اتخذت [اسرائيل] الطابع الاستبعادي والحصري بشكل متزايد من اجل الحد من حرية الفلسطيني داخلها ، وكان للتعديل الدستوري لعام دوره في ذلك ، اذ اصبحت اسرائيل بموجبه " دولة يهودية ديمقراطية " ، والذي قرن بين متناقضين الديمقراطية التي يفترض شمولها للجميع وبين اليهودية التي هي دين لجزء من السكان وليس كلهم ، والاقران فيه تحديد لمن يحاول من الفلسطينيين الحراك بما لا يرضي السلطات فتعتبره هجوم على الديمقراطية اذا مس اليهودية " .

واكدت القوانين التي مررت في مايس الرغبة في تحديد النشاط السياسي للفلسطينيين ، فقد عدل القانون الانتخابي في اسرائيل عن طريق منع الترشيح لاي حزب او أي فرد يدعم " قولا او فعلا" النضال المسلح لاي دولة معادية او منظمة ارهابية ، كما وضع قانون " ضد التحريض على العنف " اجراءات قاسية بضمنها الحكم بالحبس سنوات لمن يثبت دعمه للعنف المضاد لاسرائيل " .

وقد سبق ان تم توجيه الاتهام لعزمي بشارة النائب العربي في البرلمان بدعم " منظمة ارهابية " " " التحريض على العنف " " " تهديد امن الدولة "*، ونزعت عنه حصانته البرلمانية ومنع من الترشيح لدورة الكنيست التالية – ولم يسمح له بذلك الا بقرار من المحكمة العليا – وأخيرا أضطر بشارة الى ترك اسرائيل ، مما يدل على عدم التسامح مع المواطنين العرب في حين تتسامح مع اليهود رغم الاراء المتطرفة التي تصدر عنهم بحق ما يمكن ان نسميهم نظرائهم من المواطنين الفلسطينيين سواء بشأن

*** للمزيد أنظر التقرير السنوي لانتهاكات حقوق الاقلية العربية في اسرائيل للعام المؤسسة العربية لحقوق الانسان على النت www. Arabhra . org / HRA / Pages / Popup Template Page .a spx ? Popup Template = 74.**

[57] – Oren Yiftachel , op,cit.

[58] – I bid.

*** حدثت هذه الامور بعد ظهور بشارة في مراسم وفاة الرئيس السوري الراحل حافظ اسد ، وبعد التصريحات التي اشاد بها بالمقاومة اللبنانية التي تمكنت من اخراج اسرائيل من جنوب لبنان أنظر .I bid**

طردهم من اسرائيل او تحجيم دورهم او التحريض على العنف ضدهم او ضد الدول العربية المجاورة .

موقف الفلسطيني من مواطنته في اسرائيل

لابد من ان نذكر ان المواطنة تعمل كهوية تربط الفرد بالدولة ،و عندما يكون هناك فصل بين المواطنة القانونية وتلك القومية يحدث نوع من الخلل في هوية الفرد اذ قد " يجد اعضاء اقلية قومية صعوبة في التطابق مع الدولة التي تحكم على ارضهم عندما تكون الدولة ليست دولتهم" [59] ، وهذا هو الحال في [اسرائيل] ، اذ يجد الفلسطيني صعوبة في تعريف نفسه كمواطن في اسرائيل.

يختلف الفلسطينيون في مواقفهم من المواطنة في اسرائيل بين مرحب وراغب بالاندماج في المجتمع الاسرائيلي ، وبين مطالب بالمساواة ، وآخر رافض للتعريف بالمواطنة الاسرائيلية: وكما يأتي:

- هناك من يرغب حقا في الاندماج في المجتمع الاسرائيلي ومواطنته على صيغة ملكي اكثر من الملك ، بغية الحصول على المنافع المترتبة على الاندماج ، لكنه هنا يأخذ نموذج التبعية والذيلية ، فهو يحتفل بعيد الاستقلال ويرفع العلم الاسرائيلي على سيارته ، رغبا لا رهبا ، الاندماج هنا سلبي وليس ايجابي ، والذي أخذ يعبر عنه في بعض الاحيان بلفظ الاسرلة والتي " لا تعني تهويد العرب في اسرائيل ولا تخليهم عن ثقافتهم وانما تعديل وتغيير هذه الثقافة بشكل يجعل تأطيرها في الاطار الاسرائيلي ممكنا ، أي بأختصار تشويهها ....." [60]
- يوجد من يشجع على نوع آخر من الاندماج هو الاندماج الايجابي الذي يقوم على التعدد الثقافي داخل الدولة والذي يقوم على اساس المساواة التامة في" دولة المواطنين " [61] ، حدث هذا مع بدء محادثات أوسلو ، سواء نتيجة لتشجيع السلطة الفلسطينية للفلسطينين للاندماج في الحياة السياسية في

---

[59]– **I bid.**

[60] – **شيري لورنس . مصدر سبق ذكره ، ص .**

[61] – **عزمي بشارة . العرب في اسرائيل .....، مصدر سبق ذكره ، ص . .**

[62] – **المصدر نفسه ، ص .**

اسرائيل والتأثير على نتائج الانتخابات بأموالهم ، أو نتيجة لتجاوز وضعهم في المفاوضات ، مما جعل البعض منهم يدرك انه لم يكن أكثر من وسيلة ، لذا حاول البحث عن بديل في استثمار المواطنة الاسرائيلية.

- لم يرض البعض بالوضع السابق واخذ يطالب بالحكم الذاتي ، وهو ما نجده على لسان محمد ميعاري رئيس حزب القائمة التقدمية وعضو الكنيست اذ قال " انا لست الوحيد من ابناء شعبنا الذي يئس من تحقيق المساواة . لقد يئسنا كلنا من التعاون العربي ... اليهودي ... وتوصلنا الان الى نتيجة مفادها ان علينا ان نتخلى عن المطالبة بتحقيق المساواة وان ندعو عوضا عن ذلك الى الحكم الذاتي"[63].

فقد أخذ هولاء بالسعي لتحقيق مطالبهم خارج المواطنة الاسرائيلية ، بعد ان كانوا في السابق يحالون ذلك داخل الاطار الاسرائيلي ، فمع نهاية ... نشرت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في اسرائيل تصورها لمستقبل العرب في اسرائيل وكان مما ذكر في هذا التصور ." أننا ، العرب الفلسطينيين في اسرائيل ، بحاجة الى جمع الصياغات المختلفة الموجودة مع التعريف الذاتي لكياننا ولطبيعة علاقتنا مع الدولة ومع شعبنا الفلسطيني و الى ربطها من اجل تكوين رؤية متماسكة ومتكاملة ومتجانسة قدر الامكان ، تعريف ذاتي يشمل جميع المجالات الوجودية...." .

الخاتمة

يتضح من هذا البحث ان المواطنة – التي هي علاقة بين الفرد والدولة – في اسرائيل قائمة على اسس غير صحيحة وذلك من جانبين :

أولا – من الجانب الفلسطيني : اذ يقع الفلسطيني في تناقض بين ان يقبل المواطنة بمتطلباتها في دولة اغتصبت ارضه وشردت اهله ، وبين ان يحافظ على هويته

---

[63] – محمود ميعاري . مصدر سبق ذكره .

[64] – سميح فرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص نقلا عن Y. Al gazi , "The Arabs in Israel Request ورد في:

Autonomy, "Ha 'aretz , 27/7/1990 Smouha , Sammy . Arabs and Jews in Israel , Boulder , Co : West view press , 1992, 2 vols (west view special studies on the Middle East , p. 98.

[65] – أسعد غانم . مهند مصطفى . الفلسطينيون في اسرائيل : تصور مستقبلي ، مصدر سبق ذكره.

الخاصة ويرفض هذه المواطنة ، لكن رفضه لها يحرمه سبل العيش مما يدفعه للقبول بها.

ثانيا – من الجانب الاسرائيلي : هناك رفض لدى الاغلبية اليهودية في اسرائيل للاعتراف بالمواطنة للفلسطينيين ، فهم ليسوا يهودا ومن الافضل التخلص منهم والحفاظ على نقاء" الدولة اليهودية ".

يتمتع الفلسطينيون بمواطنة ناقصة في" دولة اسرائيل" فهذه المواطنة حرمت العربي الكثير من حقوقه مقارنة بالمواطن اليهودي ، اذ نزل العربي الى مواطنة من الدرجة الثانية ، فقد حرم من فرص متساوية مع اليهود في التعليم ، الصحة ، حق العمل ، وصولا الى حق صنع القرار – رغم ان العرب يشكلون خمس السكان – ورغم توقيع اتفاقيات سلام بين بعض الاطراف العربية ، وامكانية القول بتحييد خطر العدو – [العربي] – الا ان المواطن العربي في اسرائيل لا يزال يعيش مواطنة ناقصة يمكن ان نسميها مواطنة" الغائب الحاضر ".